Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (6), Issue (4) : 30 Dec 2020
P: 56 - 71

ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (6)، العدد (4) : 30 ديسمبر 2020 م
ص: 56 - 71

Relative linguistics theory and ancient Arabic grammar

Ryhanah Abdullah Al-Ansary
Imam Mohammed Bin Saud University || KSA

Abstract: This research came to discuss in a few pages the importance of linguistic development and renewal, and the rise of Arabic thought to Innovation, and in this field, Dr. Mohamed Al-Uraghi highlighted a shiny thought that urges the renewal of knowledge, Moving to a higher level of linguistic thinking, and came with the theory of relatively linguistic, To start a new development in the field of the language study, The research pointed to criticism of the old Arabic grammar way to exceed criticism to development and renewal of the Oragi approach in the language lesson.

The research referred to criticism of Arabic grammar, presented by Al-Oraghi, and the legitimacy and validity of this criticism, in a descriptive methodology comparative analysis, and the research reached several conclusions, the most important of which is the incorrectness of replacing Arabic grammar with the theory of relativism.

Keywords: relativism, grammar criticism, grammatical stylistic, grammatical renewal.

نظرية اللسانيات النسبية والنحو العربي القديم

ريحانة عبد الله الأنصاري
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية || المملكة العربية السعودية

الملخص: جاء هذا البحث ليناقش أهمية التطوير والتجديد اللغوي، وارتقاء الفكر العربي إلى الابتكار والتجديد، وفي هذا المطلع برز الدكتور محمد الأوراغي بفكر يحث على تجديد المعرفة، والانتقال إلى مستوى أعلى في التفكير اللغوي، وجاء بنظرية اللسانيات النسبية، ليبدأ طورٌ جديدٌ في مناهج دراسة اللغة، وأشار البحث إلى نقد النحو العربي، الذي قدمه الأوراغي ومن سبقه، ومدى مشروعية هذا النقد وصحته، في منهج وصفي تحليلي مقارن، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها عدم صحة استبدال النحو العربي بالنظرية النسبية المقترحة في تعليم اللغة العربية، والإفادة منها في تطوير مناهج دراسة اللغة، وتطوير الدراسات اللسانية، وختم البحث بعدد من التوصيات تليها الخاتمة والنتائج.

الكلمات المفتاحية: النسبية، نقد النحو، الأنحاء النمطية، تجديد النحو.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وإمام الأولين والآخرين، الذي بعث بلسان عربي مبين، وبكتاب معجز الحرف لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم عليم.

وبعد؛ فإن البحث في اللغة والسعي إلى تطويرها وتجديد علومها وخدمتها خدمةٌ للكتاب الذي نزل بلسانها، وهو مجال ثري واسع، من مخر فيه زخر بمسائله المتناثرة، ودرره المبعثرة في بطون الكتب، التي لم تكتشف بعد، فالبحث فيه لا ينتهي عند مرفأ، يرسو لطلابه فينير دروبهم علمًا، ويشحذ هممهم معرفة وفقهًا.

وقد مر البحث اللغوي العربي بمراحل من التطور والخفوت، ولاسيما في مجال اللسانيات الحديثة، إذ نرى اللغويين المعاصرين قد أخذوا مناهج البحث الغربية، وأعملوا جهودهم فيها دراسة وتمحيصًا، وألقوا شباكها في اللغة

العربية، ليخرجوا بمقارنات وتطبيقات منها ما يصلح، ومنها ما لا يصلح في اللغة العربية، ولم تنهض اللسانيات الحديثة بفكر عربي يحدث ثورة وتجديدا لهذا المجال في اللغة العربية.

مشكلة الدراسة: مشروعية نقد النحو العربي، واستبداله بنظرية اللسانيات النسبية

ويمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1. ما اللسانيات النسبية، وما الذي تهدف إليه؟
2. هل نقد النحو العربي القديم مشروع، وما الهدف من النقد، ومامدى صحة النقد؟
3. ما الفرق بين نظرية اللسانيات النسبية ونظرية النحو التوليدي الكلية؟
4. هل تتعارض اللسانيات الحديثة مع النحو العربي القديم؟
5. هل يمكن استبدال النحو العربي بالنظرية اللسانية في تعليم اللغة العربية؟

أهداف البحث:

1. التقريب بين اللسانيات الحديثة والنحو العربي.
2. التعريف بنظرية اللسانيات النسبية، وبيان أهدافها.
3. بيان كيفية معاملة نظرية اللسانيات النسبية للنحو العربي.
4. التفرقة بين اللسانيات النسبية والنظريات السابقة.
5. بيان دور اللسانيات النسبية في تعليم اللغة العربية.

منهج البحث:

اتخذ البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا مقارنًا، إذ وقفت فيه على آراء الأوراغي التي ذكرها عبر محاضراته، وكتبه، وتتبعت آراء ناقدي النحو العربي، وأجملتها، وأتبعتها بالتحليل والنقد، وقدمت اللسانيات النسبية ودواعي نشأتها عند الأوراغي في قالب يسهل على القارئ فهم نظرية اللسانيات النسبية، والاستفادة منها.

محتوى البحث:

يتكون البحث من مقدمة تحتوي على أهداف البحث ومحتواه ومنهجه، ثم تمهيد وفيه مفهوم اللسانيات، ثم تعريف بنظرية اللسانيات النسبية، يليه تعريف بالأوراغي، ثم نظرة في تاريخ اللسانيات، ثم صلب البحث وهو عبارة عن مبحثين: الأول بعنوان اللسانيات النسبية والنحو العربي، وفيه تحدثت عن نظرة الأوراغي للنحو القديم وخلافات النحويين، ثم المبحث الثاني وفيه تحدثت عن أهم مفاهيم نظرية اللسانيات النسبية، ودورها في تعليم اللغة العربية، وانتهى البحث بالخاتمة التي تناولت فيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد

أولًا- مفهوم اللسانيات:

يستعمل مفهوم اللسانيات في الدراسات اللغوية للدلالة على كل ما خلفه تأمل الإنسان في اللغة. وتنقسم الدراسات اللسانية بحسب موضوعها على ثلاثة أقسام:

1- دراسات لسانية تتخذ من النسق الرمزي المهيئ للتواصل موضوعًا تنظر إليه على الإطلاق من تحققاته في أي من اللغات البشرية، وتهتم باقتناص خصائص ذلك النسق المشترك بين اللغات جميعها. وبذلك تشكل هذه

الدراسات صنفًا واحدًا يطلق عليه " اللسانيات الكلية" ومن أمثلته: نَحْوُ (بور روايال) والنحو التوليدي التحويلي.

2- دراسات لسانية يضيق موضوعها إلى اللغة الواحدة المعينة، تقوم في مقابل السابقة، ويطلق عليها "اللسانيات الخاصة" وكل دراسة من هذا القبيل تعنيها بالدرجة الأولى خصائص لغة بعينها، تتولى دراستها. ومن أمثلتها: نَحْو سيبويه.

3- دراسات لسانية تقوم بين الصنفين من اللسانيات المتقابلين؛ الكلية والخاصة، وتشكل قسمًا مستقلًا يطلق عليه "اللسانيات النسبية"[1]

تعريف اللسانيات النسبية:

هي التي تتخذ بعضًا من اللغات البشرية موضوعًا لاقتناص ما هو مشترك بينها، ويحتمل ألّا يوجد غيرها، ويدخل تحت هذا الصنف كلُّ عمل لساني، يعنى بوصف الخصائص اللغوية المشتركة بين مجموعة محصورة من اللغات، منها ما عُني بالقرابة السلالية بوصفها علاقة تقوم بين لغات تنحدر من لغة أصلية، وكذلك ما عُني بالقرابة النمطية، وهي علاقة تقوم بين لغات؛ وإن لم تنحدر من أصل واحد، لكنها تنتمي إلى نمط لغوي معين، ويكون التشاكل البنيوي أساس التجميع. [2]

وقد أنشأها الدكتور محمد الأوراغي الأستاذ الباحث في اكتساب اللغة، وفي المقارنة النحوية بين الأنماط اللغوية، وهو أستاذ زائر بجامعات عربية وأوروبية وإفريقية، له مشاركات كثيرة: أولاً في مؤتمرات علمية محلية ودولية بهدف تقريب نظرية اللسانيات النسبية ونموذج النحو التوليفي من المهتمين بالبحث اللغوي. وثانياً في تدريب أطر تربوية لتعليم العربية في البلدان الناطقة بغير العربية، وقد ثار الأوراغي على النزعة التقليدية في الفكر اللغوي العربي المعاصر، سواء أكان التقليد للسانيات الغربية الحديثة على اختلاف مشاربها، أم للغويات العربية القديمة على امتداد عصورها، من نتائج هذه الثورة العلمية: إقامة نظرية اللسانيات النسبية على أنقاض نظرية اللسانيات الكلية، التي أنشأها تشومسكي في النصف الثاني من القرن الماضي، وبناء أنموذج نحوي لنمط اللغات التوليفية، وللأوراغي عدد من المؤلفات في هذا المجال، وفي خضم ثورته يفتش هذا البحث.

ثانيًا- نظرة في تاريخ اللسانيات:

بدأت الدراسات اللسانية منذ القدم، وامتدت عبر العصور، وتنوعت أغراضها ومناهجها، ويمكن تقسيمها على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى- العصور القديمة:** وتتحدث الدراسات فيها عن احتمالات التفكير اللغوي في مرحلة ما قبل التاريخ، ثم نظرية المصريين القدماء بما يعود إلى أكثر من 3000سنة قبل الميلاد، ثم نظرية الصينيين، فالهنود بالوقوف خاصة على بانيني في بحر القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، ثم نظرية الفينقيين والعبريين فالحضارة اليونانية ثم الرومانية.

(1) (الأوراغي،2013، 1/41)

(2) (الأوراغي، 2013، 1/49)

- **المرحلة الثانية- العصر الوسيط:** ويمتد بين القرن الرابع والقرن الرابع عشر من التاريخ المسيحي، ويقتصر رواد اللسانيات في هذه المرحلة على ملاحظات هامشية تتركز خاصة على بعض خصومات لغوية دارت بين أنصار الديانتين اليهودية والمسيحية.
- **المرحلة الثالثة- العصور الحديثة:** منذ النهضة في العالم الغربي، ابتداءً من القرن الخامس عشر، وفيها ظهر النحو الفلسفي أو العقلاني، وازدهر النحو المقارن في القرن التاسع عشر بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية.[3]

واتسعت الدراسات اللغوية بعد ذلك، وأصبح العلماء يميزون بين مجالين:

- مجال يدرس كل ما يتعلق باللغة دراسة عامة شاملة، فظهر علم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة التاريخي، وعلم أمراض الكلام، وعلم اللغة الحاسوبي أو علم اللغة الواسع.
- المجال الثاني الذي يقتصر على تركيب اللغة ويشمل التركيب الصوتي والنحوي والدلالي، وهذا هو المجال الخاص في الدراسة اللغوية، ومنه النحو التوليدي التحويلي الذي أحدث ثورة في العالم الغربي.[4]

أما الدراسات اللغوية عند العرب فقد ظهرت في القرن السابع الميلادي، لغرض خدمة القرآن، ولمقاومة اللحن الذي شاع على الألسن نتيجة لتعرب الشعوب المغلوبة، ولضعف السليقة اللغوية عند العرب لنزولهم في الأمصار الإسلامية وبعدهم من ينابيع اللغة الفصحى، وتطورت الدراسات اللغوية، ونمت في عصور نهضة الدول الإسلامية، ثم بدأت في الخفوت، والاتكاء على ما سبق، وإعادة التدوير، ولم تحظ بجديد يبلغ مبلغ القديم.[5]

المبحث الأول: اللسانيات النسبية والنحو العربي

تأزمت اللسانيات المغتربة، وفشلت بشهادة الواقع المعيش في تبسيط وصف اللغة العربية، وتطوير معرفة الناطقين بها، وفي بناء مناهج لغوية تيسر تعليم العربية لطالبها من العرب وغيرهم، وفي إعداد برامج لتقويم اللسان، وإمداد علوم إنسانية مجاورة لما تحتاج إليه مناهجها من معرفة لسانية دقيقة، وعندما تقوم لسانياتٌ على تكبيل العقل العربي، وعلى إلغاء تراث فكري ضخم من الحوار الثقافي، وتفسد في العربية قصداً من أصحابها أو غفلة، وتموّهُ في العلم كثيرا، ولا تسهم في حل مشكلٍ محلي إطلاقا، وتكون الهجرة إليها لمجرد المعرفة اللازمة للوظيفة، عندئذ يعلم كل متتبع لهذه الحركة لِمَ لمْ تنتشر اللسانيات في شرق الوطن العربي مع ما لهم من السبق في الاطلاع عليها، ويعلم السرَّ في تراجعها داخل المغرب بعد تراجع ملحوظ في الأمية اللسانية. وكل علم انفصل عن العمل لا يدوم طويلا، إذ الجدوى قاعدة المعرفة.[6]

وفي خضم هذا الفتور اللساني العربي، والتبعية الفكرية العربية للفكر اللغوي الغربي، انطلقت اللسانيات النسبية محدثة ثورة ذهنية لسانية، وانتحت نحوا جديدا ينتقد الكلية العمياء، التي تفرض فرضياتها العقلية على اللغات البشرية، ويتجاوز القديم بخلافاته، ليتضمن صواب ما سبقه، ويصوّب خطأه.

وفي نظرية اللسانيات النسبية نجد أن الأوراغي (2010) وجه أصابع النقد إلى النحو العربي السيبويهي الذي قامت به العربية، وعليه بنت أسسها وعلومها، والذي كان مصدرًا لا غنى عنه في العلوم العربية والإسلامية، ولم

(3) انظر: (دي سوسير، ترجمة: قنيني 2008، ص11) و(المسدي 2010، ص30)

(4) انظر: (حسنين 1984، ص 27)

(5) (حسنين1984، ص49)

(6) انظر: (علوي، والعناتي، 1410، ص 175)

ينفك العلماء يدافعون عنه ويتخذونه منهجًا ومرجعًا للعربية منذ ظهوره في القرن الثاني الهجري حتى يومنا هذا، والذي كان ولم يزل منهجًا عالميًا لتعليم اللغة العربية، ولم يزل يتشربه طلاب العربية في كل مكان.[7]

ونرى هذا الاتجاه في أغلب المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي، وتتركز الانتقادات على النقاط الآتية:

- أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو صوريًا وليس واقعيًا، ومن ثم اهتم بالتعليل والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي كما هو.
- أن النحو العربي لم يقعد للغة كما يتحدثها أصحابها، وإنما قعد للغة في أعلى مستوياتها، واعتمد على نصوص القرآن والأمثال والشعر، وبذلك يكون اقتصر في التقعيد على اللغة الأدبية، ولم يشمل اللغة التي يستعملها الناس، ولذلك نرى سيبويه قسم الكلام على مستويات، فهو إما "جيد" أو "عربي" أو "جائز حسن" أو خبيث يوضع في غير موضعه" أو "قبيح" أو ضعيف خبيث"
- فقصور النحو عن اللغة المستعملة بين الناس اضطر النحويون إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير، والاحتكام إلى الضرورة أو إلى الشذوذ، بل إلى وضع نصوص تسند هذه الأحكام كما أشار إلى ذلك إبراهيم السامرائي(1995) في كتاب النحو العربي في مواجهة العصر.[8]
- تحديد النحويون العرب للمكان والزمان الذي اعتبروا لغته في التقعيد، وبذلك يكون النحو العربي لا يمثل إلا جانبًا واحدًا منها، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حددوها مكانًا وزمانًا.[9]
- أن النحو العربي لم يميز حدودًا واضحة لمستويات الدرس اللغوي، فقد اختلطت فيه هذه المستويات إذ جمعت الظواهر النحوية والصرفية والصوتية معًا. وقد عرف ابن جني النحو بأنه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"[10]

أما بالنسبة للأوراغي (2010)؛ فقد أشار إلى قصور النحو العربي عن الاطلاع بوظيفته الرئيسة التي نشأ من أجلها، ألا وهي صون اللسان من اللحن في القرآن، وتعليم قواعد اللغة العربية لأصحابها، ولغيرهم من المسلمين الناطقين أصلا بلغات أخرى، وعلى الرغم من التأليف الغزير في هذا المجال والتنوع فيه ما بين مؤلفات ضخمة مفصلة معللة، وأخرى للتقريب، وثالثة منظومة للتحفيظ، ورابعة للشرح والتفهيم؛ إلا أن اللحن مازال متزايدًا بين أبناء العربية والمتكلمين بها، فلم يفد النحو العربي أبناء العربية شيئًا كثيرًا، إذ لم يمكن أبناء العربية من اكتساب قواعد اللغة، ولم ينجح في تخليص الألسن العربية من اللحن والعجمة على مر العصور.[11]

وتظهر استفهامات هنا عمّا إذا كان نقد النحو العربي وتصويبه مشروعًا عند أهل اللغة؛ بعد أن كان من المسلَّمات التي بُنيت عليها كثير من الدراسات، وما الغرض من نقد النحو العربي الآن وقد نجح في تحقيق الهدف من إنشائه، وهو حفظ اللغة وتعليمها وحمايتها من التحريف والانسلاخ حتى وصلتنا بصورتها التي نزل بها القرآن؟

---

(7) (الأوراغي، 2010، ص 24)

(8) (السامرائي، 1995، ص 10)

(9) انظر (السيوطي، 1976، 1/111، والسيوطي، ص 202)

(10) انظر: (ابن جني، 1/34 ، و ابن مضاء1979 ، ص22، أبو مغلي،2004 ، ص112، ورشيد 2015 ، ص 25)

(11) (الأوراغي، 2010، ص63)

وهل الغرض من نقده الإتيان بنظرية شاملة، تضم قواعد العربية وتضبط أحكامها كما فعل سيبويه، وأن يستبدل هذا بذاك؟ أم إنه نقد لثغرات في دراسة النحو لبناء نظرة فكرية حديثة للغات عمومًا تهدف إلى تقويم بعض المفاهيم الوصفية العربية في وصف عامة الألسن البشرية فضلًا عن العربية؟

وعند النظر في تاريخ النحو يظهر أن النحو العربي تعرض للنقد منذ القدم، وظهرت المؤلفات في نقد النحو العربي على هيأة خلافات بين نحويي البصرة والكوفة أولًا، فكل منهم ينتقد آراء الآخر ويعارضها، ويدلي بدلوه في الإتيان بقاعدة، والتفسير والتعليل لها، ثم ظهرت مؤلفات تنقد النحو العربي القديم، وتنعته بالخروج عن موضوع النحو، وهو وصف اللغة إلى الفلسفة العقلية، والتعليلات المنطقية وإخضاع اللغة لهذه القواعد العقلية، وتقدير ما ليس له وجود في اللغة ليوافق القياس المنطقي، والفرق بين خلافات القدماء وانتقاداتهم لآراء أصحابهم من النحويين وبين من يعترض للنحو من المتأخرين والمحدثين، أن القدماء كانوا يبنون خلافاتهم على أصول واضحة للعلم، ولا ينقضون رأيًا إلا وقد بنوا رأيًا موازيا له، فلا ينتقدون من أجل الانتقاد فقط، وإنما في جعبتهم ما يعمدون به إلى تطوير العلم وتقويمه وإثرائه بما يستطيعون، فظهرت لنا من هذه الخلافات كنوزا أبرزت لنا عبقرية النحويين، وأظهرت العلم في أغنى وأبهى حلله؛ حتى لا نكاد نجد إلى اليوم من استطاع الإلمام بكل جوانبه، ودراسة كل دقائقه.

ومن أبرز من عرض للنحو العربي ومن رفض الأقيسة والتعليلات، الزجاجي وابن السراج، وأبو حيان الأندلسي، وابن حزم، وظهر بعد ذلك ابن مضاء في الرد على النحاة، ومن المحدثين الدكتور شوقي ضيف، الذي حقق كتاب ابن مضاء وقدم له بالدعوة إلى الاستجابة إليه في آرائه، وقرن ذلك بالعمل فألف كتاب تجديد النحو يقول في مقدمته:

(وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النحو وكل ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة مما أحاله إلى ما يشبه شباكا معقدة وكلما تخلص دراسة من إحدى شباكه تعثر في أخرى... وكانت الصيحات ترتفع منذ أكثر من أربعين عاما مطالبة بتيسير النحو وتخليصه مما فيه من تعقيد وعسر شديد وتألفت لذلك لجنة بوزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) وكتبت تقريرا مسهبا ضمنته مقترحاتها للتيسير المنشود ودرس مجمع اللغة العربية في القاهرة في مؤتمره سنة 1945 م هذه المقترحات وأدخل عليها بعض (التعديلات) وعلى هذه الخلفية وضع د. شوقي ضيف كتابه تجديد النحو)[12]

والدكتور مازن مبارك كان أيضا من المؤيدين لمنهج ابن مضاء النحوي، وأعلن أن ابن مضاء جاء بآراء نافذة، ينبغي تطبيقها على أبواب النحو ليستقيم النحو العربي.[13]

كذلك الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي، والدكتور تمام حسان من أكثر المتأثرين بدعوة ابن مضاء في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية وفي مؤلفه الثاني مناهج البحث في اللغة شنّ حملة على النحويين الأقدمين وتأثرهم بالعلل والفلسفات اليونانية، ووصَفَهم بالتعسّف والتعجرف، ومدح منهج ابن مضاء لتنقية النحو من هذه الشوائب، ومنهم الدكتور سعيد الأفغاني في كتابه نظرات في اللغة عند ابن حزم، وإبراهيم مصطفى في إحياء النحو، ومهدي المخزومي في كتابه نقد وتوجيه في النحو العربي؛ وفيه قدم النحو في قالب جديد بعيد عن الشوائب التي علقت به، جراء اختلاط مباحثه بمباحث الفلسفة والمنطق، ويعده تطويرًا جديدًا للدراسات النحوية، وتتمة لما سبقه من أعمال ابن مضاء وغيره.[14]

---

(12) انظر: (ابن مضاء، تحقيق: ضيف، 1947م، مقدمة المحقق)، و(ضيف، ص5-4)

(13) انظر: (المبارك، ص 156-155)

(14) انظر: (أيوب، مقدمة المؤلف)، و(حسان، 2001، ص: 29)، و(حسان، 1990م، ص: 20-18)، و(الأفغاني، 1969م، ص30)، و(مصطفى، 2012، ص: 31-30)، و(المخزومي، 1986م، ص: 15-14)

وإذا أنعمنا النظر فيما أخذه الدارسون على النحو العربي من علل وقياسات، وتأثر بالمنطق والفلاسفة اليونانيين، يمكننا تفنيد ذلك من ناحيتين، **إحداهما**:

إنَّ النحو علم يقيس كلام العرب ويضبطه بضوابط تحفظه من اللحن والتحريف والانحراف به إلى العجمة، فكان لا بد من أن يقوم على أسس علمية وقواعد محكمة مبنية على منهج متماسك منطقيًا، فلا تُنخَرُ بإباحة ما لم يسمع من كلام العرب، وذلك ببناء القاعدة على ما سمع من كلام العرب الفصحاء الذين صحت لغتهم بعدم اختلاطها بغيرها من اللغات، أو تأثرها بالأمم الأخرى، ثم بعد ذلك يأتي القياس على كلام العرب، والتعليل للأحكام والقواعد التي بنيت على كلامهم، ليتم ضبط اللغة فلا تخرج عن أصولها، ولا يدخل فيها ما ليس منها؛ وليس كل كلام العرب مسموع، فصار الاحتكام إلى القاعدة التي بنيت عليه والقياس عليها واجب، وأما تعليل العلل وما يسمى بالعلل الثواني والثوالث؛ فإنما جاء براعة وتفننا وتطويرًا للعلم حتى خرج علم النحو علمًا متكاملا محدد الأطراف واصفًا للغة دقها وجلها، والمستعمل منها والشاذ، وأما تصنيف الكلام بالشاذ والمستعمل والحسن والقبيح، ففيه ضبط للقواعد الموصوفة، إذ إن اللغة من طبيعتها الاختلاف في أفواه الخلق وتلونها في ألسنة كل عشيرة، ومن ذلك ظهر اختلاف اللهجات وتعدد القراءات، وكان لابد من تصنيفها من المستعمل إلى الشاذ، والحسن إلى القبيح؛ حتى يعلم آخذوها مراتب استعمالاتها عند متكلميها، وبناء القاعدة على المستعمل الفصيح أضبط للغة؛ إذ يتيح لمتعلميها دراسة قواعد اللغة العربية المتحدث بها بين أبنائها الفصحاء، ثم معرفة ما شذّ وما ندر من استعمالات لغوية، وليس في هذا التصنيف استنقاص للشاذ أو النادر، إنما هو بناء لنحو ينبغي فيه اختيار نماذج لغوية فصيحة تمثل اللغة العربية العذراء.

وأما من قال إنّها لغة لا تمثل إلا زمانًا ومكانًا محدودين، ولا تمثل متكلمي اللغة؛ فإن بناء قواعد اللغة العربية لا يقوم إلا على اللغة العربية الأصيلة بعيدًا عن الشوائب الأعجمية واللغات المتداخلة، وإلا فكيف نسميها لغة القرآن إن وصفت بلغات من فسدت عربيتهم، وخالطوا أقواما لم تكن لغتهم لغة القرآن، فالقرآن إنما نزل بلسان عربي مبين، وكان لا بد من وضع قواعد لهذا اللسان العربي المبين بوصفه وصفًا دقيقًا، ولا يكون ذلك إلا بوصف المتكلمين به، وهم في ذلك الزمان أخذوا يتقلصون لأسباب الفتوحات وتداخل الأمم، فكان لا بد من نخل الألسن، وتحديد من بقيت فيهم اللغة العربية الصافية، التي نزل بها القرآن، وإلا لكان وصفًا للغةٍ مستهجنة، ولما اتفقت قواعد اللغة العربية مع النصوص العربية التي خلت في العصور السابقة.

وأما من عاب على النحو الخلط بين مستويات اللغة؛ فهنا يبرز دور من يريد خدمة اللغة وتطويرها، فنحويو العربية بنو قواعده وأكملوا أسسه، وما زال يخرج منهم من يجدد ويطور علوم اللغة، ويضيف إلى مكتباتها ما يثريها فخرجت لنا كتب تجمع النحو بالصرف والدلالة، ثم خرجت كتب تعنى بالصرف مستقلا عن النحو ككتاب ابن جني المنصف في التصريف، وكتب تعنى بقضايا لغوية ودلالية بعيدة عن مسائل النحو والصرف، ككتاب الخصائص لابن جني والمزهر للسيوطي، وفقه اللغة للثعالبي، وغيرهم من أئمة اللغة، وما زال المجال مفتوحًا في تطوير البحث اللغوي، وصقل علوم اللغة وإعادة إخراج الكتب النحوية في قوالب مستجدة تواكب الدرس اللغوي الحديث.

ثانيهما: النظر إلى العلل النحوية والقياسات بمنظار التعقيد والتصعيب على متعلمي اللغة، مما جعل دراسة اللغة وتعلمها أمرًا صعبًا، وانحرف بأبناء العربية إلى اللحن وعدم التمسك بالفصاحة، لاستصعابهم تعلم قواعدها المنطقية الفلسفية التي خرجت عن أصل اللغة.

وللرد على ذلك يجب القول بأن قواعد النحو الأساسية التي ينبغي على من أراد تعلم اللغة وإتقانها الأخذ بها لا تتطلب من دارسها معرفة كل ما جاء فيها من قياسات وعلل وإتقانها، بل يجب عليه أخذ أسسها الممهدة لفهم نصوصها، وإتقان التكلم بها، ولم يأل علماء اللغة جهدا في صناعة المختصرات والمنظومات لطلابها، وأما ما عدا ذلك

فهو منهل للمتعطشين لمنابع المسائل النحوية التي لا تنضب، والراغبين في الاستمتاع بفيض العلل والأقيسة النحوية، وهنا نجد النحو يخرج من كونه موضوعًا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية الذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ فقط، إلى كونه علم زاخر مرن، قابل للتطوير والتجديد والبحث، وقد مُلئت المكتبات العربية بكتب الشروح والمختصرات والنظم الشعرية لقواعد النحو، كل هذا لخدمة رواد العربية ومتعلميها، وقد حافظت اللغة العربية على رونقها وقوتها بفضل النحو ولم تزل لغة العلم الأولى إلى أن خَفَتَ نور متكلميها، وأُطفِئَت شموع الأمة العربية في كل العلوم، ولم تقم لهم قائمة بعدُ إلى يومنا هذا، ولم يكن شيوع اللحن وضياع الفصاحة بين أبناء العربية نتيجة تعقيد النحو العربي وصعوبته، بل كان نتيجة لضياع الأمة العربية الإسلامية وانكسار شوكتها، وللنحو العربي الفضل في بقاء اللغة العربية الفصحى إلى يومنا هذا لغة للعلوم العربية والإسلامية، ولاستمرار تعليمها في المنصات العلمية في شتى الأنحاء.

وبعد فانتقاد العلوم لا يشرع إلا إن كان ذا فائدة مرجوة منه، فلا ننكر ما في النحو العربي من انتقادات يمكن توجيهها وتعليلها كما فعل ابن خروف في رده على ابن مضاء، وكما أشرت في الفقرة السابقة، فلا ضير من تطوير مناهج دراسة اللغة العربية، دون المساس بأصول العلم ومحاولة إلغائها، فالتطوير والتجديد مشروع، أما محو الأصل الذي بني على اللغة البكر، وبناء قواعد جديدة على أنقاضه، كما فعل أتباع النظريات الغربية، الذين حاولوا فرض القواعد الكلية على اللغة؛ فهو باطل، لفناء زمن الفصاحة الذي تبنى عليه اللغة، ولأن العلوم تتطور ببنائها على الأصول والقواعد السليمة، ولا يبنى للغة بناء إلا على أسسها وقواعدها الأصيلة، وقد وضعت الأسس والقواعد، فمن أراد تطوير البناء وتجديده فإن الله يحب المحسنين، ومن أراد الهدم فإنه يبني بناء عنكبوت.

وقد تميز الأوراغي عن غيره ممن عرض للنحو العربي، أنه انتقد ما رآه غير صالح مجتهدًا في بناء قواعد تفيد طالب اللغة، وسعى جاهدًا ليطور علم اللغة بعيدًا عن إلصاق النظريات الغربية باللغة العربية، فجاء نقده بنَّاءً مطورًا للعلوم العربية.

ومشروعية نقد النحو العربي عند الأوراغي قائمة على وجوب تطوير المعرفة اللغوية العربية، وتجاوز طابع التقليد الذي غلب على التفكير النحوي منذ نشأة النحو على يد الخليل وتلميذه سيبويه، وهو ما أدى إلى احتباس اللسانيات التي نشأت حول اللغة العربية، سواءً كانت تراثية أم حداثية.

وقد اهتم الأوراغي(2010) بالكشف عن الطابع العام للتيار التقليدي في البحث اللغوي العربي، ثم كيفية الخروج من هذه الدوامة إلى فسحة الإبداع والتجديد في الفكر اللغوي العربي المعاصر، وذلك بالنظر في مناهج دراسة اللغة عند القدماء، وكشف الثغرات الوصفية في الآراء النحوية، ومحاولة التجديد النحوي، والإتيان بقواعد نحوية مبنية على فكر منهجي مختلف عن الفكر النحوي عند القدماء الذي بُني على الدقة في حصر اللغة وتقعيدها تقعيدًا منطقيًا دقيقًا، وتقنينها بقواعد من شأنها المحافظة عليها وعلى أبنيتها وتراكيبها من الشتات، وفي نقد اللسانيات الحديثة للنحو تطوير وتجديد له، وتفجير لزوايا فكرية من شأنها أن تواكب على الدراسات اللغوية الغربية بل تتقدم عليها، وتجعل قواعد النحو العربي أكثر شمولًا واتساعًا، إذ تستمد من الدراسات اللغوية واللسانيات الحديثة ما يوافق النحو العربي في تنظيره للغة وجعلها هدفًا وغايةً للتنظير.

ولا يتعارض النحو العربي مع اللسانيات العربية الحديثة، ولا يجب استبدال هذا بذاك، بل يجدده ويطوره، ويبني بنيانه على أسسه الصحيحة، وليتحقق ذلك يجب أن يكون الهدف من النقد والتنظير اللغة نفسها، وإن اختلفت زوايا التنظير، بل يأخذ الجديد من القديم ويضيف إليه ما استحدث من تطوير وتجديد وإعادة بناء، فبالخلاف تتطور العلوم وتنبثق الرؤى، وقد رأينا ذلك في خلافات النحويين وكيف نشأ عنها تراث نحوي ضخم قلَّ نظيرُه غنًى وتنوعًا، واللسانيات الحديثة متمثلة في اللسانيات النسبية إذ تنقد النحو العربي القديم فإنها تتجاوز

مرحلة الخلاف التي شغل بها الدارسون وتوقفوا عن الإتيان بجديد متمثلين مقولة: "ما ترك الأول للآخر شيئًا" وتنتقل إلى النقد والتجديد بالإبداع والانتقال بالمعرفة إلى مستوى أعلى.

ومن هذا المنظور انطلق الأوراغي في دراسته اللغوية للنحو العربي، وهو تجديد المعرفة، وضرورة الانتقال والتجاوز، إذ نظر إلى الخلافات النحوية التي أشبعت تمحيصًا ودراسة بمنظور مختلف، وتوصل إلى أنها خلافات في وصف اللغة وتقعيدها، أو خلافات بين المتكلمين بها، أما اللغة نفسها فلا خلاف فيها لينقل لما بعدها من الدراسات، ولذا وجب تجاوز الخلاف القائم في وصفها، وفي الخلاف النحوي صواب وخطأ، ومن أوليات التجديد المعرفي الاحتفاظ بالصواب وترك الخطأ، والصواب هو الذي يطابق اللغة، والرأي الخطأ هو الذي يصور اللغة على خلاف ما هي عليه، والحفاظ على الصواب يطور المعرفة التقليدية في إطار النحو التقليدي من غير أن ينقله من بنيته التقليدية إلى بنية جديدة، فالناطق باللغة هو أول مصدر للخلاف، حتى إذا وصف العلماء كلام الناطقين بها، ظهر هذا الخلاف في وصفهم، والنحويون لا يصفون اللغة من خلال النفاذ إلى ذاتها، وإنما يصفونها من خلال كلام الناطقين بها، مهيؤون لأن تختلف آراؤهم، وهناك ثلاثة مصادر للخلاف النحوي، وهي المتكلمون باللغة، والواصفون، والمنهجية التي يتبعها الواصفون، وهذا لا يختص بلغة بعينها ولا وصف بعينه؛ وإنما ينطبق على كل اللغات والتوصيفات النحوية.[15]

ويؤكد الأوراغي (2010) على التطوير والتجديد لا التبديل بقوله: "ويُشترط في نظرية اللسانيات النسبية، بالقياس إلى اللغويات التراثية، أن تستوعب ما في النموذج السيبويهي من صواب، وأن تصوِب ما في التراث النحوي من هفوات معرفية، وأن ترفع خلافات النحاة، وأن تبسط وصف العربية، وأن تفسر الخصائص البنيوية لهذه اللغة ضمن نمطها. ولن تستوفي نظريتنا هذا الشرط بغير تقيُّدها الصارم بعدد محصور من الأوليات التي تعين على الدوام على ما يجب قوله في وصف التركيب البنيوي للعربية ولغيرها من اللغات التوليفية، وتبيِن أيضًا ما يجب تركه مما يصف النمط التركيبي من اللغات البشرية"[16]

وتتميز النظرية اللسانية عن الدراسات اللغوية الأخرى بأنها دراسة لمنهجية اللغة وكيفية معالجتها، وليست نظرية في اللغة نفسها.

وقد ذكر الأوراغي في محاضرته الدافع الذي دفعه إلى إنشاء نظرية اللسانيات النسبية فقال:

"وقد كان البحث في اللغة يمارس بمنهجية معينة فيها ما فيها من هفوات[17] لم تسلم في مجملها من العيوب، فكان لابد من إنشاء بديل مغاير؛ فكانت النظرية اللسانية"[18]

ويعني بذلك طرق البحث اللسانية التراثية التي وصفها بالأزمة وذكر أنها لا تخرج عن نمطين:

أحدهما: لم يخرج عن النموذج السيبويهي، حتى أكثرهم اجتهادًا؛ (فعيبه التكرار، وعدم الإتيان بجديد)

والآخر: يكمن في تزايد انتشار الهفوات المعرفية في التآليف النحوية المتأخرة، وأغلبها ناتج إما عن سوء فهمٍ لما جاء في كتاب سيبويه، وإما عن إصرار على إثبات المغايرة وتأكيد الخلاف،[19](وعيبه عدم الدقة في الفهم والتفسير، وإخضاع المسائل وفقًا لمنهج الباحث)

---

(15) (الأوراغي، محمد، (2017). محاضرة تجديد المعرفة اللغوية، اختلاف النحاة ونقد الأنحاء) (https://www.youtube.com/watch?v=9ciQ-c6ZlqM)

(16) (الأوراغي، 2010، ص37)

(17) وللمزيد في وصف الأوراغي لمناهج اللسانيات التراثية انظر: (الأوراغي، 2010، ص24-38)

(18) (الأوراغي. 2017. محاضرة نظرية اللسانيات النسبية، علومية اللسانيات 5-1) https://www.youtube.com/channel/UCglTwgKteIDiK5jNwUiXTCA

والحق أن البحث لايسع ذكر انتقاداته لمناهج البحث المتأزمة كما وصفها، لكن كل ما ذكره من (هفوات) لا يعني فساد النحو العربي التراثي، وضرورة استبداله، بل يجب تطوير مناهج دراسة النحو العربي، وتجاوز مثل هذه الهفوات التي تنخر في العلم، وتبعده عن الدقة المنهجية، ومحاولة فهم القواعد فهمًا صحيحًا، مبنيًا على فهم اللغة التي هي مادة العلم، وعلى أصولِ الاستدلال الصحيحة للعلم.

وأكد الأوراغي في بداية حديثه عن بواعث نشأة النظرية على استيعاب صواب النظريات السابقة، وتجاوزها بإنشاء نظرية تستقي نورها من ماضي اللغويات العربية، [20] فهو متجاوز بنظريته المناهج السابقة، ومستوعبها، ومجدِّدٌ لا مستبدل كما زعم. وسيتضح في المبحث التالي مدى توافق نظرية اللسانيات النسبية مع النحو العربي، وكيف تمكن الإفادة منها في دراسة اللغة العربية.

المبحث الثاني: مفهوم نظرية اللسانيات النسبية

تعدُّ نظرية اللسانيات النسبية أحدث نظرية في المقارنة بين اللغات البشرية، واللسانيات النسبية عمومًا هي التي تحلل اللغة المعينة في إطار عام يستغرق مجموعة محصورة من اللغات المنحدرة من أصل واحد، أو اللغات المنتمية إلى نمط لغوي واحد، إذ الثابت في الاتجاه النسبي قيام البحث اللساني فيه على تجميع اللغات في أصناف متغايرة.

وقد تميزت نظرية اللسانيات النسبية عن الدراسات السابقة لها باتخاذ المعطيات اللغوية قاعدة منها تنطلق لتتجنب المشكل العُلُومي المطروح على النظرية النسبية العامة؛ بحيث إنَّ قاعدة انطلاقها مواضعات وفرضيات اعتباطية لا تقترن محتوياتها بواقع ما.

انطلق الأوراغي في نظرية اللسانيات النسبية من مفهوم اللغة، والمفهوم من اللغة يشكل قاعدة لبناء نظرية لسانية، وهو عنده مفهوم ينطلق من تقنية الخرق الموضعي.[21]

وهي تقنية للكشف عن المبادئ المؤسسة للغة التي لابد منها لتتكون ماهية اللغة، أما مفهوم اللغة عند تشومسكي وأتباعه؛ فهو مفهوم محدود؛ لأنه مقلص إلى واحد من المبادئ التي تبين اللغة، ومن هذا الأساس يتبين اختلاف الفكر اللساني بين اللسانيات النسبية والتحويلية، فالمفهوم اللغوي عند تشومسكي يرتكز على المبدأ الصوري فقط، بغض النظر عن المبادئ الأخرى، أما بالنسبة للنظرية النسبية؛ فقد انطلقت من تقنية الخرق الموضعي، لتسلط المجهر على المبادئ التي تكون ماهية اللغة؛ فاللغة تتكون من عدد من المبادئ منها ما يتعرض للخرق، وانتهى في نهاية الأمر إلى مفهوم دقيق لماهية اللغة، وهو أن اللغة نسق من القواعد مركب من قواعد فرعية موزعة بين مبادئ تكوين ماهية اللغة.

مبادئ تكوين ماهية اللغة:

اللغات البشرية، كسائر الموجودات الوضعية بالاختيار، تتقوَّمُ ذاتُها بتضافر أربعة مبادئ متتالية:
المبدأ الدلالي، ثم التداولي، ثم المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية، ثم الصوري.[22]

---

(19) (الأوراغي 2010، ص35)

(20) انظر: (الأوراغي 2010، ص11)

(21) (الأوراغي 2014 ، ص 169)

(22) (الأوراغي، 2014، ص 137)

أولها: مبدأ دلالي؛ يضم علاقات دلالية كلية، لا تخلو منها لغةٌ ولا أيُّ موضوعٍ في العالم الخارجي، وعددها محصورٌ في بضع علاقات، وهي السببية، والعلية، والسببية المركبة من الأوليين، واللزوم، والإضافة والانتماء، ويضم كلمات غير متناهية لكنها تتجمَّع في بضع مقولات؛ وهي مفرداتٌ معنوية قبل اقترانها بالرموز الدالة عليها، تُشكِّل طَرَفَيْ العلاقة الدلالية.

ثانيها: مبدأ تداولي؛ يضم علاقات تخاطبية كليَّة لا يخلو منها مجتمع لغوي، كوجود المتكلم داخلاً مع مخاطب في علاقة تُلزِمه بالإخبار على قدر الافتقار، أو بالأمر على قدر الاستطاعة، أو بالسؤال على قدر العلم ونحو هذا مما سرد نحاة العربية قديمًا تحت أنواع الكلام ومعانيه.

ويضم اقتضاءات محدودة؛ وهي عبارة عن قيودٍ يلتزم بها المتكلم وشروط تتوفَّر في المخاطب.

ثالثها: مبدأ وضعي للوسائط اللغوية؛ وكل وسيط عبارة عن أحد الإمكانين الواقعين على طرفَيْ النقيض، وبالتالي لا يجتمع الوسيط ونقيضُه في اللغة الواحدة، ولا يرتفعان من اللغات جميعها؛ بالوسيط تتحقَّقُ المبادئ الدلاليةُ والتداوليةُ الكليةُ في اللغات التي اختارته على نحوٍ معيَّنٍ، وبالوسيط النقيض تتحقق نفس المبادئ في الباقي من اللغات التي اختارته على نحوٍ آخر مخالف للأول، وليس بين ذينكم النحوين نحوٌ ثالث.

ورابعها: الفص التركيبِي؛ محتواه قواعد تأليف المداخل المعجمية وترتيبها لتوليد جمل تامَّة التكوين، واللغات البشرية لا يكتفي فصُّها النصغي بالصوائت الأساسية؛ أي الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، ولإضافة صوائت أخرى تكون مخيَّرةً بين طريقتين: إما أن تتوسَّل بوسيط التضعيف لإنتاج مدود ثلاثة، كما فعلت اللغة العربية، وإما أن تتَّخذ وسيط التشطير لإنتاج من الكسرة كسراتٍ متغايرة، وكذلك تفعل بالضمة والفتحة، وبه أخذت اللغة الفرنسية. وليس بين الوسيطين وسيط لغوي ثالث.[23]

فاللسانيات النسبية: "نظرية لغوية تؤسسها فرضية مراسية، تفيد أن اللغات البشرية ملكات صناعية كسبية" [24]

والفكر الكسبي : هو ما يفترض أن خلايا الملكات الذهنية برنامج طبيعي، يقدرها على التشكل ببنية ما يحل فيها من خارج ذاتها المبني على وجه كلي، وعندئذ تنقلب عالِمَة بما حل فيها، وقادرة على استعماله لاكتساب العلم بغيره.[25]

وقد اعتمدت اللسانيات النسبية ضبط بنائها بتوقع الأنماط اللغوية الممكنة والقواعد النحوية التي تصادف واقعًا في نمط بعينه، ولذلك يلزمها أن تجعل من الفرضية الكسبية المراسية أساسًا لبنائها؛ كما يجب أن يكون بناؤها قالبيًا وجوبَ أن تكون هذه القوالب نمطية، وبالنمطية يثبت اختلاف اللغات البشرية، ولا بد أن تكون الوسائط من مقومات النظرية اللسانية التي تتوقع قواعد نمطية، وأن تكون داخلة في تشكيل بنيتها المنطقية التي تنتج معرفة علمية.[26]

وهي نظريةٌ أساسُها فرضيةُ عملٍ كسبيةٌ نقيضُ الفرضية الطَّبعِيَّة المؤسِّسة للسانيات الكلية، وبناؤُها متقوّمٌ من تضافر أربعة مبادئ كلية، أحدُها المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية الذي يَلزَم عن الفرضية الكسبية ويَفرِض التغايرَ على اللغات البشرية، وبحكم استجابة المبدأ الوضعي لمبدأ الثالث المرفوع المنطقي يتعيَّنُ أن تتوقَّع نظريةُ اللسانية النسبية نحواً نمطياً لا خاصّاً ولا كلّيّاً، ولكنه لا يخرج عن أنموذجين اثنين: أحدهما توليفي يطابق بنيةً

(23) وللمزيد من التفصيل في مبادئ اللغة انظر: (الأوراغي 2014، 137)

(24) (الأوراغي 2010، ص 194)

(25) انظر: (الأوراغي 2013 2/95)، و(الأوراغي 2010، ص195)

(26) انظر: (الأوراغي، 2010، 196) بتصرف.

ووظيفةً اللغاتِ التوليفيةَ، كالعربية والفارسية واليابانية واللاتينية والكورية، والآخر يطابق نفس المطابقة اللغاتِ الشجريةَ؛ كالفرنسية والانجليزية ونحوهما، ولا لغةَ بشرية بين هذين النمطين اللغويين. ونظرية اللسانيات النسبية تجعل من الفرض المراسي والبرهان الرياضي منهجاً للدراسة اللسانية، فتكون الحصيلة معرفةً علمية مطابقة لواقع اللغات البشرية." [27]

وفي الأخير نخلص إلى أن نظرية اللسانيات النسبية تعدُّ منهجا لدراسة اللغة، يستطيع من خلاله النحويون بناء أنحاء نمطية لأيةِ لغة بشرية، وهي بذلك بنت منهجًا نمطيًا كليًا، متوقِعًا لأنحاء نمطية مختلفة بحسب اختلاف موضوعها (اللغة) وبذلك تكون أبطلت النحو الكلي الذي فرض قواعده على اللغات البشرية، لتوسع مفهوم الكلية بوضع منهج شامل لدراسة اللغات، يتسم بالنمطية مع اختلاف القواعد لكل لغة. كما اتفقت اللغات المنطوقة في كونها وسيلة للتعبير، وفي كون اللسان أداة للتعبير، واختلفت في الألفاظ والأساليب والتراكيب.

أما بالنسبة للنظرية ومدى توافقها أو تعارضها مع النحو العربي، فالنظرية تركز على تقديم منهج جديد لدراسة اللغات عموما، مغاير لما جاء في الدراسات التراثية للنحو العربي، ويركز الأوراغي على انتقاده للنحو العربي ورفضه لمبدأ العامل عند سيبويه، فرفض العاملية اللفظية تماما؛ ووصفها بنقص المنطقية؛ الذي أدى إلى اختلاق مفاهيم ليست من اللغة، والقصور عن وصف موضوعات لغوية، وذكر أن العاملية اللفظية لم تقم على حصر المادة اللغوية، وإنما قامت على الاستخدام المباشر للكلمات الذهنية وإعمال النظر في موضوعات لغوية طلبًا لمبرر ممكن للملحوظات المطردة، وهذا ما تجنبته نظرية اللسانيات النسبية.

وقد مثَّل بعامل الرفع في الفعل المضارع، وهو مضارعته للاسم، وقد فسر ابن الناظم المضارعة بشبه المضارع للاسم في الإبهام والتخصيص، وجريان حركاته وسكناته على اسم الفاعل، وقبوله لام الابتداء، وفسرها السيوطي باعتوار المعاني- أي تواردها على الفعل واختلافها- ثم ذكر الأوراغي أن الاختلاف في تفسير الشبه دليل على وقوف العاملية اللفظية دون الشبه الحقيقي، وأخذ يبين أن الماضي والأمر كلها سواسية في وقوع كل موقع الاسم. [28]

والحق أن اختلاف المفسرين للقاعدة في تفسيرها لا يقدح فيها، وإنما هو طبيعةٌ في العلوم، واختلاف التفسير ينتج عنه تعدد التآويل لا انعدامها، وقد اختلف مفسرو القرآن في مواضع كثيرة، ولم ينعتوا بعدم الوقوف على التفسير الحقيقي؛ وقد قال سبيويه في إعراب المضارع: " فالرفع والجر والنصب لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع" [29]

فالإعراب عند سيبويه أصل في الأسماء، فرع في الأفعال التي شابهت الاسم شبهًا تامًا، وقد وضح سيبويه الشبه بدخول لام الابتداء عليها كما تلحق الاسم، ولا تلحق (فَعَل) الماضي، ودخول السين وسوف عليها، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة.

وشبه الأفعال بالأسماء المتمكنة درجات، فالفعل المضارع ضارع الاسم المتمكن مضارعة تامة، فكان حقه الإعراب، والماضي ضارع الأسماء مضارعة ناقصة؛ بأن يقع موقع الوصف، ولهذا لم يسكَّن، ولم يعرب كالمضارع، وبُني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت فتحة لأنها أخف الحركات، أما الأمر فلم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه فبقي على سكونه، والبناء أصل في الأفعال. [30]

---

(27)(الأوراغي.2017. محاضرة نظرية اللسانيات النسبية، علومية اللسانيات 5-1) https://www.youtube.com/channel/UCglTwgKteIDiK5jNwUiXTCA

(28) (الأوراغي. 2010. ص 111-112)

(29) انظر: (سيبويه، تحقيق: هارون، عبد السلام. (2004) 13/1)

(30) انظر: سبيويه، (2004) 16/1. الحاشية)

ونخلص إلى أن المحقق في كلام الأوراغي يجد خللًا؛ إذ إنه انطلق من اختلاف المفسرين للشبه وإن لم يكن الاختلاف متعارضًا، وكلام سيبويه واضح مفصل لما ذكر من وقوع الأفعال كلها موقع الأسماء، وغابت عنه مراتب الشبه التي وضحها سيبويه، وغاب عنه أيضا تفسير سيبويه للشبه حين قال في شبه الماضي بالصفة: "تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنا، فتصف به النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: هذا رجل ضارب" فالشبه هنا (موقعيٌّ و معنويّ)، في حين أن الأوراغي حين شبه الأمر بالماضي والماضي بالاسم، جاء بهما مرة في أول الجملة ومرة في آخرها، وبناء على تقلب مواضعهما في الجملة شبههما بالاسم، وأنزلهما منزلة المضارع في شبهه بالاسم، فلم يراعي المعنى الذي هو أصل في المضارعة، وبذلك تسقط دعواه.[31]

وقد استخدم الأوراغي مبدأ العامل في نظريته، وقدمه في قالب جديد مختلف، حيث استخدم مفهوم العامل، وقسم العوامل إلى ثلاثة أقسام؛ عوامل إعرابية، وعوامل وظيفية، وعوامل موقعية، ووضع لها شروطًا وضوابط، تختلف تمامًا عن العامل في النحو العربي، واستعان ببعض مصطلحات النحو العربي، كالمسند والمسند إليه، والرفع والنصب والجر، وأتى بمصطلحات جديدة، كالقابل والنواتية والرَّبضية؛ ولها مايقابلها في النحو العربي، لكن بناءه للقواعد مختلف بطبع تفكيره النحوي.[32]

ونخلص إلى أن النظرية تفيد الباحث اللساني في تطوير مناهج دراسة اللغة عمومًا، ولها كسب السبق في الدراسات اللسانية الحديثة، إذ دحضت معايير النحو التوليدي الكلي الذي اكتسح الدراسات الحديثة، وأتت بمنهج كلي يمكن من دراسة اللغات في أنماط مختلفة، أما استبدال النحو العربي بها، ففيه نظر؛ لقصورها عن تقديم ما يمكن الاستفادة منه في إطار الدراسات العربية، واستقلالها بمفاهيم مغايرة، لا داعي لها بالنسبة لمتعلم اللغة؛ لأنها تحصره في قالب لا يتسلسل إلى فهم التراث النحوي برموزه وقواعده.

دور اللسانيات النسبية في تعليم اللغة العربية

أنشأ الأوراغي نظريته بغرض خدمة اللغة والتجديد والتطوير في دراستها وتدريسها، وذلك بمجاوزة القديم، ومحاولة تقديم منهج حديث لدراسة اللغة، يستفيد منه أبناء العربية ومتعلموها ويطور تعليم اللغة؛ ليحدث نقلة علمية تحيي ما ذبل في نفوس أبناء اللغة، وتنير دروبهم بمشاعل متجددة ومواكبة للتطور اللغوي واللساني، وقد قدم الأوراغي كتابًا في تعليم اللغة العربية باستخدام النظرية اللسانية، وقدمه بقوله:" ثبت أن القرار التربوي في مجال تدريس اللغة العربية يفتقر في وروده إلى نتائج البحث اللساني من النشأة إلى اليوم، وأن الاقتصار المسبق على فكر السلف فيه إقصاء بدون مسوغ لجهود الخلف، وإضعاف متعمد لدور الجامعة ومعاهد البحث في تطوير المعرفة. وتأكد أيضا أن استقدام النماذج النحوية المؤسسة على غير العربية لتطبيقها في وصف هذه اللغة ليس من البحث اللساني الرصين ولا من أساليب تطوير المعرفة اللغوية لدى ناطق بالعربية أو بغيرها. بل لا بحث أكاديمي بالمعنى الدقيق للكلمة قبل المرور إلى طور المشاركة العالمية في مجال الإبداع الفكري بشروط العصر، وذلك من أجل اقتراح نماذج عملية لحل مشاكل محلية، ولنقل المعرفة البشرية إلى مستوى أعلى، وهو المتوخى من إقامة اللسانيات النسبية بوصفها إطارا نظريا لنحو العربية التوليفي."[33]

---

(31) انظر: (الأوراغي، (2010). ص112)

(32) انظر: (الأوراغي، (2010). ص 114)

(33) (الأوراغي، (2010). اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية. المقدمة)

وفي هذا الكتاب يقدم الأوراغي دراسة جديدة في اللسانيات، يوضح في بدايتها الهدف المباشر للسانيات وهو الوصف العلمي للقواعد التي يستخدمها المتكلم خلال التواصل باللغة مع غيره من أفراد العشيرة اللغوية، ويحدد إمارات الوصف العلمي لقواعد اللغة بأربعة هي:

أ- أن تكون معرفة القواعد نسقية ينعدم فيها الخلاف.

ب- أن يكون الوصفُ الذي يتوقعه الأنموذج النحوي مطابقا لواقع اللغة الموصوفة.

ج- أن يكون الوصف مفهوما من لدن كل متكلم باللغة بصرف النظر عن مستواه الذهني أو الثقافي.

د- أن يكون الوصف مفسرا تفسيراً عليّا يمكِّن الفرد من توقع قواعد لغة المنشأ.

والأوراغي في هذه الدراسة يؤكد على أن تعليم اللغة في وقتنا الراهن يشكل حقلا معرفيا متعدد التخصصات، إذ لم يعد بناء المنهاج اللغوي وتأهيل المدرس من مهام شخص ذي تكوين علمي رفيع في تخصص بعينه، بل صار ذلك ميدانا لتعاون علوم متكاملة؛ أولها اللسانيات بصفتها علوما متشعبة تتخذ من اللغة موضوعا للدراسة من أجل وصف بنيتها وصفا علميا، أو وصف علاقتها مع غيرها الآخر، سواء كان هذا الغير الآخر ذهنا بشريا أو قيما حضارية أو كونا طبيعيا. وثانيها التربويات باعتبارها علوما تأتلف في جعل أساليب التعليم والتكوين والتنشئة موضوعا للبحث. وثالثها التقنيات التربوية بوصفها وسائل تعليمية تُساعد على تحقيق الأهداف المدرسية. وإن الاشتغال الحالي بتعليم العربية بغير واحد من التخصصات الثلاثة ليعد إخراجا لهذه اللغة من عصرها وعودةً بتعليمها إلى عهوده التقليدية، فمَع الطفرة التي عرفتها اللسانيات العربية الحديثة زال كلُّ مسوغ للتمسك الحرفي بتوسيل وصف السلف للعربية إلى تعليم قواعدها لأن ما في وصف السلف من صواب متضمن بالضرورة المنطقية في نحو العربية التوليفي المقترح لهذه اللغة، وما فيه من خطأ مبرهن على اختلاله من داخل نظرية اللسانيات النسبية التي قامت للمحافظة على نمطية العربية وسواها من اللغات البشرية. وهكذا يتبين لنا بوضوح كيف يمكن إحكام بنية المنهاج اللغوي فيكون له التفاعلُ الجيدُ مع سائر مكونات النسق التعليمي ويحقق النتائج المرجوة من وضعه.

ويحتوي الكتاب على قسمين: القسم الأول جاء بعنوان: بناء المنهاج اللغوي وتفاعله ويضم ثلاثة فصول: الفصل الأول بعنوان: مستلزمات المنهاج اللغوي من الكفاءات المعرفية والخبرات المهنية. أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: تفاعل المنهاج اللغوي مع باقي مكونات النسق التربوي. ويأتي الفصل الثالث بعنوان: بنية المنهاج اللغوي. وجاء القسم الثاني بعنوان: من قضايا اللسانيات التربوية، ويضم أربعة فصول: الفصل الأول جاء بعنوان: نظرية الاكتساب وطرائق تعليم اللغات. أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: قوالب لسانية ومهارات لغوية. وجاء الفصل الثالث بعنوان: التأطير التربوي؛ قواعده وتقنياته. ويأتي الفصل الرابع والأخير بعنوان: اللسانيات النسبية وتطبيقاتها التربوية.

وينتج عن هذا الكتاب عمل لغوي متقن، يخرج المتعلم منه بمعرفة واسعة للغة العربية ومهارات لغوية تضم الدرس الحديث والقديم للغة، وهي دراسة لغوية مهمة يفيد منها كل مشتغلٍ بلغة الضاد والعاملين في الحقل التربوي والتعليمي.

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي قام به الأوراغي في نظريته لتعليم اللغة العربية، إلا إن الفاحص لها يجد تباينًا كبيرًا، واختلافًا شاسعًا بينها وبين النحو العربي الموضوع لتعليم اللغة العربية، وينتج من ذلك صعوبة على مرتادي علوم اللغة، إذ لا يمكن لأحدهم استيعاب النحو العربي إذا اعتمد على هذه النظرية، ولا يمكن أن تقام مقام مناهج تعليم اللغة العربية، لأنها مستقلة في بنيتها وتفاصيلها وقواعدها، وتبقى ثورة متجددة في حقل اللسانيات العربية، تزود الباحثين والمتخصصين في العلوم اللسانية بفكر متجدد.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تم بحمد الله هذا البحث الموجز الموسوم باللسانيات النسبية والنحو العربي، وقد توصلت فيه إلى النتائج الآتية:

- إنَّ الدراسات اللسانية الحديثة والنحو العربي القديم يندرجان تحت علم واحد ويهدفان إلى هدف واحد وهو اللغة، ولا يتعارض الدرس اللغوي الحديث مع الدرس القديم.
- إنَّ نظرية اللسانيات النسبية تهدف إلى تطوير المعرفة في الدرس اللغوي، وتجاوز مرحلة الخلاف في الدراسات العربية القديمة إلى ما بعد الخلاف.
- لا ينبغي الأخذ بالانتقادات الموجهة لعلم تراثي أثبت فعاليته عبر العصور، بل ينبغي تمحيصها ومعرفة الصالح منها وغير الصالح.
- تميزت نظرية اللسانيات النسبية من النظريات التي سبقتها بأنها وضعت منهجًا نمطيًا يتوقع أنحاء نمطية مختلفة على حسب تصنيفها.
- قدمت نظرية اللسانيات النسبية منهجا جديدا لتعليم اللغة العربية مواكبا للتطور العلمي المعاصر، يفيد في إثراء مناهج دراسة اللغة، ولكن لا يغني عن ضرورة تعليم النحو العربي لطلاب اللغة.
- انتقد الأوراغي على النحو العربي صعوبته، وعدم قدرته على حل مشكلات التعليم، وأتى بنظرية لا تقل صعوبة عن النحو العربي، بل هي أصعب على متعلمي اللغة منه؛ لأنها مستقلة بقواعدها، غير ممهدة لفهم العلوم العربية؛ لاسيما النحو العربي.

التوصيات:

ألقت الدراسة النظر على نظرية اللسانيات النسبية، وكشفت عن علاقتها بالنحو العربي، وتبين لي من خلال البحث عمقَ النظرية، ووفرة مسائل البحث فيها، وأهيب إلى كل طالب علم أن يفتش في الدراسات الحديثة، ويأخذ منها ما يفيده ليطور ويجدد التفكير النحوي، وألا يتبع كل ما يظهر من الدراسات اللسانية أو يرفضه، حتى يمحصه، ويفهم مداركه، فالنقد العلمي مفتاح تطوير العلوم وتجديدها.

وفي الختام يطيب لي شكر الله الذي أعانني على إتمام هذه الوريقات، ويسر لي بتوفيقه وكرمه، فاللهم لك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا. وبعد، يطيب لي شكر كل من كان لي عون في هذا البحث، وأخص الوالد الدكتور عبد الله بن محمد الأنصاري، الذي أمدني بعلمه وخبرته، وفتح لي أبواب مكتبته، وسقاني علمًا وتوجيهًا، فله مني جزيل الشكر ووافر الامتنان.

والشكر موصول للدكتور محمد الأوراغي الذي أنار أذهاننا بفكر لغوي متجدد ورائد، ولم يزل يبث هذا الفكر في أذهان طلابه وزملائه ورواد الدراسات اللغوية، فجزاه الله خير ما يجزي عباده العلماء.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين.

المصادر والمراجع

- ابن جني، (د. ت). الخصائص. تحقيق عبد الحكيم بن محمد. المكتبة الوقفية.
- أبو مغلي، سميح. (2004). دراسات لغوية. ط1. دار مجدلاوي للنشر.
- الأفغاني، سعيد. (1996). نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي. ط2. دارالفكر. بيروت.

- الأندلسي، ابن مضاء، تحقيق ضيف، شوقي. (1982). الرد على النحاة. دار المعارف.
- الأوراغي، محمد. (2013). الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية). ط2. منشورات الاختلاف.
- الأوراغي، محمد. (د. ت). "محاضرات نظرية اللسانيات النسبية (علومية اللسانيات)، تجديد المعرفة اللغوية اختلاف النحاة ونقد الأنحاء" https://www.youtube.com/channel/UCglTwgKteIDiK5jNwUiXTCA
- الأوراغي، محمد. (2010). اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية. ط1. منشورات الاختلاف. دار الأمان.
- الأوراغي، محمد. (2010). نظرية اللسانيات النسبية. ط1. منشورات الاختلاف، دار الأمان.
- الأوراغي، محمد. (2013). الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية) ط2. منشورات الاختلاف.
- الأوراغي، محمد. (2014). اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم. ط2. منشورات الاختلاف.
- أيوب، عبد الرحمن. (د. ت). دراسات نقدية في النحو العربي. مؤسسة الصباح. الكويت.
- حسان، تمام. (1990). مناهج البحث في اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية.
- حسان، تمام. (2001). اللغة بين المعيارية والوصفية. عالم الكتب. القاهرة.
- حسنين، صلاح. (1984). دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن. ط1. دار العلوم.
- دي سوسير، فرناندي، ترجمة قنيني، عبد القادر. (2008). محاضرات في علم اللسان العام. أفريقيا الشرق.
- رشيد، هدى صلاح. (2015). تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب. ط1. منشورات الاختلاف.
- السامرائي، إبراهيم. (1995). النحو العربي في مواجهة العصر. دار الجيل.
- السيوطي، (د. ت). تحقيق المولى، محمد أحمد جاد. الاقتراح في علم أصول النحو. مكتبة إحياء الكتب العربية.
- السيوطي، (د. ت). تحقيق المولى، محمد أحمد جاد. المزهر. مكتبة إحياء الكتب العربية.
- ضيف، شوقي. (د. ت). تجديد النحو. ط6. دار المعارف.
- علوي، حافظ إسماعيل، والعناتي، وليد. (1410). أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات. ط1. منشورات الاختلاف. الرباط.
- المبارك، مازن (د. ت). العلة النحوية نشأتها وتطورها. ط3. دار الفكر. بيروت.
- المخزومي، مهدي. (1968). في النحو العربي نقد وتوجيه. ط2. دار الرائد العربي.
- المسدي، عبد السلام. (2010). مباحث تأسيسية في اللسانيات. ط1. دار الكتب الجديدة المتحدة.
- مصطفى، إبراهيم. (2012). إحياء النحو. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. مصر.